بلجيكا تعتذر عن التصويت للسعودية وتؤيد حظر تزويدها بالأسلحة

اعتذر وزير خارجية بلجيكا عن تصويت مندوب بلاده لصالح حصول السعودية على عضوية لجنة حقوق المرأة التابعة للأمم المتحدة في سابقة هي الأولى من نوعها على المستوى الأوروبي. وبحسب وكالة الانباء البلجيكية عبر أعضاء مجلس النواب الاتحادي عن صدمتهم لتصويت بلادهم لصالح السعودية في لجنة حقوق الإنسان رغم سمعتها السيئة في حقوق الانسان والمرأة بالسعودية.
وذكرت الوكالة، الثلاثاء، أن وزير الخارجية البلجيكي "ديديه ريندرس" حضر إلى البرلمان وقال إنه يعتذر لمن أصيب بصدمة بعد تصويت بلاده لانتخاب السعودية في اللجنة الأممية لحقوق المرأة.
وأضاف: أنه يؤيد حظر توريد السلاح للسعودية لكي تكون بلجيكا نموذجاً لغيرها من الدول الأوروبية. وكشف وزير الخارجية البلجيكي ان السلطة الاتحادية لن تدعم سلطات الأقاليم في بلجيكا لتطوير تعاونها مع السعودية، وطالبها بتقديم توضيحات حول العلاقة مع السعودية.

المشاق

الأخيرة منها عرّتها وفضحتها..

قرارات الخائن «هادي» أسست للانفصال منذ البداية!!

الفار يتهم الإمارات بدعم الانفصال.. والأخيرة ترد: «لا تطعن في الظهر»!!

منذ أن تسلَّم السلطة في العام 2012م لم يصدر الفار قراراً واحداً من منظور وطني، وكل قراراته كانت ذات ابعاد سياسية إما موجهة لخدمة حلفائه في المشترك وفي مقدمتهم حزب التجمع اليمني للاصلاح، أو موجهة في اطار المصالح الأسرية التي يرى من ورائها تعزيز تواجده في السلطة وبقائه فيها أطول مدة.
كما كانت قراراته تهدف الى خلق حالة من الفوضى تقود الى تدمير الوطن وذلك من خلال اقصاء القيادات المدنية أو العسكرية المحسوبة على عدوه اللدود الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام- وإثارة النزعات الطائفية وزعزعة الوحدة الوطنية وكل ذلك خدمة للأجندة السعودية الغربية التي أوكل إليه تنفيذها.

والمتتبع لقراراته التي اصدرها منذ هروبه من اليمن وتوجهه الى الرياض وشن هذا العدوان الإجرامي على اليمن واليمنيين، سيلاحظ طبيعة تلك القرارات وأهدافها التي تفوح منها رائحة انفصالية نتنة، عكست التوجهات والمسارات التي يسير عليها وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية.
الفار هادي هو من أصدر قرار تعيين الزبيدي وبن بريك وشلال والعديد من القيادات ذات التوجهات المناطقية والانفصالية، والتي منذ ان تسلمت مهامها وهي تكشف سواءً عبر تصريحاتها الصحفية أو عبر ممارساتها عن موقفها من الوحدة الوطنية وعدائها للشماليين وتوجهاتها المستمرة للتأسيس لقيام دولة الجنوب العربي اضافة الى موقفها من المحافظات الجنوبية وفي المقدمة منها محافظة عدن.
ومن هذا المنطلق فإن قراراته الأخيرة التي تضمنت تغيير الزبيدي محافظ عدن وبن بريك وزير دولته وغيرهما من القيادات الموالية للإمارات لم يكن طابعها وطنياً كما يتحدث البعض.. وإنما كان عدائياً لسلطات الإمارات التي احتدمت خلافاته معها، ووصلت حد شن حملة إعلامية إماراتية شرسة نزعت عنه صفة «الشرعية المزعومة» التي شنت حربها وعدوانها على اليمن من أجل إعادتها..
وذهاب الفار من جانبه لاتهام الامارات باحتلال عدن وبعض المحافظات الجنوبية.
لقد عمل الفار بقراراته منذ بداية العدوان وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية على تعزيز مجمل التوجهات التي اتخذها الحراك الجنوبي طريقاً للوصول الى تقسيم اليمن الموحد وبناء دولة الجنوب العربي المستقلة..
وطيلة العامين الماضيين وخاصة اثناء تواجده واعضاء حكومته المنتهية المنتمين للمحافظات الجنوبية في فنادق الرياض، بقي الفار صامتاً إزاء مجمل

طيلة العامين الماضيين ظل الفار صامتاً إزاء الممارسات الانفصالية في عدن.. واليوم يتباكى على الوحدة!!

الممارسات القبيحة التي مارستها السلطات المحلية في عدن المعينة من قبله وخاصة فيما يتعلق بإهانة العلم الجمهوري لليمن الموحد وانزاله من مختلف المكاتب التنفيذية واحلال العلم الشطري بديلاً عنه.. اضافة للممارسات القذرة الأخرى التي مورست ضد الكثير من المواطنين المحسوبين على المحافظات الشمالية، ولم يصدر أي ردة فعل من قبله واعضاء حكومته المنتهية إزاءها.. وبدت وكأنها شيء عادي.
واليوم عندما يأتي الفار أو غيره من اعضاء حكومته المحسوبين على المحافظات الجنوبية للقول إن هدف القرارات الأخيرة هو حماية الوحدة الوطنية ولجم الأصوات التي تعمل على شق الوطن وتفتيته، فهو بذلك يكشف قبحه الحقيقي من جهة، وأعضاء حكومته من جهة ثانية.
كما أن ذهاب هؤلاء جميعاً الذين أكدوا بالقول والفعل معاً أن لا شرعية لهم في عدن والمحافظات الجنوبية وكشفتها بوضوح الفعالية التي نظمها انصار الحراك -الخميس الماضي 4 مايو الجاري- وترديد مثل هذه الادعاءات الهزيلة تفضح وتعري مواقفهم من مجمل الاحداث التي شهدتها عدن وحضرموت وبقية المحافظات الجنوبية.
هذه الفعالية التي نظمتها فصائل الحراك وما تضمنه «إعلان عدن» الصادر في ختامها أكدت أن الفار لم يعد مقبولاً في الجنوب والشمال، كما أن رد الفعل الإماراتي من قرارات الفار الأخيرة وضع النقاط على الحروف وكشف عن الموقع الحقيقي الذي اصبح الفار ومرتزقته يتبوأونه في اليمن شمالاً وجنوباً.
وزير الدولة للشئون الخارجية في دولة الامارات اتهم الفار صاحب الشرعية المزعومة بتغليب المصلحة الشخصية والأسرية على مصلحة اليمن، كما وصف تلك القرارات بـ«الطعنة في الظهر».. وقال وزير الدولة الاماراتي مخاطباً الفار: «من قواعد العمل السياسي أن تبني الثقة مع حلفائك ولا تطعن في الظهر، وأن تكون قراراتك بحجم قدراتك وأن تقدم المصلحة العامة على الخاصة».
إهانة واضحة ومعلنة وجهتها الامارات للفار.. وكان قد سبقها اهانات كثيرة دفعت الفار لتعرية نفسه أكثر لدى ابناء المحافظات الجنوبية التي كان ومايزال يراهن عليها.
ومن هنا فإن الاتهامات التي وجهتها حكومة الفار للحكومة الاماراتية بدعم سياسيين يمنيين في المناطق الجنوبية يسعون الى الانفصال عن باقي مناطق اليمن الأخرى.. لا تعدو عن كونها محاولة ترقيعية مفضوحة ومكشوفة لمسارات وتوجهات الفار التي بدأها هو بنفسه بممارساته وتوجهاته التي اتخذها وسار عليها منذ أن حط رحاله في عدن قبل أن يفر هارباً الى الرياض.
كان توجه الفار هادي واضحاً منذ البداية.. عبر قراراته وممارساته الانفصالية والمضي صوب تفتيت وتقسيم اليمن وبناء دويلات أو كنتونات صغيرة متصارعة تخدم أجندة العدوان بكل أركانها..
وما الادعاءات والاتهامات الموجهة للإمارات بالعمل على دعم سياسيين جنوبيين يسعون الى الانفصال إلّا تغطية لتلك الافعال ولطبيعة الخلافات الحاصلة بين الفار وحكومته المنتهية والحكومة الاماراتية.
ويكفي اليمنيين اليوم سواءً في الشمال أو الجنوب تأكيدهم أنه لا شرعية للفار وحكومته من جهة.. ومن جهة ثانية معرفتهم طبيعة العلاقات القائمة بين حلفاء السوء والفار.. وبين مختلف من يسمون انفسهم بفصائل المقاومة على اختلاف اسمائها وتعدد اشكالها وألوانها.
ويقيناً.. ستذهب كل محاولات الفار وحلفائه أدراج الرياح.. وستبقى اليمن قوية في مواجهة العدوان وكل مخططات التفتيت والتقسيم المعتملة.

ولد الشيخ يخيّر التحالف الوطني

مفاوضات دون شروط أو الهجوم على الحديدة!

وسط تصاعد التحذيرات من تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن من جهة، وتصعيد العمليات العسكرية في ميدي والمخا ومأرب والجوف ومختلف جبهات القتال والاستعداد لشن عدوان على ميناء ومدينة الحديدة من جهة ثانية، عاد مبعوث اللجنة الرباعية اسماعيل ولد الشيخ أو ما يسمونه بالمبعوث الأممي الى اليمن الى الظهور ليعلن عن جولة جديدة للمفاوضات تبدأ نهاية مايو الجاري وعلى الفور ينتقل الى الرياض التي وصلها أمس.
ولد الشيخ قال: «إن المفاوضات جارية لوقف الهجوم العسكري على ميناء الحديدة».. وبهذا القول يكشف المبعوث عن الهدف الحقيقي من دعوته وإعلانه عن جولة جديدة للمفاوضات وكأنه يقول للأطراف الوطنية في العاصمة صنعاء اقبلوا بالعودة للمفاوضات وفق الشروط المحددة من النظام السعودي أو أن الهجوم على ميناء ومدينة الحديدة سيكون لا محالة.
شرط العودة للمفاوضات ربطه ولد الشيخ بوقف الهجوم على الحديدة وتجنب الكارثة الإنسانية التي ستنتج عن هذا الهجوم..
هذا من جهة.. ومن جهة ثانية لا تعدو دعوة ولد الشيخ عن كونها مناورة سياسية واضحة الأهداف والمعالم ومفضوحة وهدفها الضغط على الاطراف الوطنية بصنعاء لتجنيب الحديدة واليمن عموماً الكارثة التي سيخلّفها هذا الهجوم على الوضع الإنساني..
ومعروف أيضاً أن الظهور الإعلامي لولد الشيخ لا يتم إلّا وفقاً للتوجيهات التي يتلقاها من اللجنة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات، الشركاء الرئيسيين في قيادة هذا العدوان الإجرامي، وهم أيضاً من يحددون التوجهات والخطط العامة لمسار العدوان.
ولد الشيخ بهذه الدعوة ووفقاً لتوجيهات أسياده رمى الكرة الى ملعب الأطراف الوطنية في صنعاء، وعلى هذه الأطراف أن تختار العودة للمفاوضات دون شروط مسبقة ووفقاً لإملاءات تحالف العدوان، أو الهجوم على ميناء ومدينة الحديدة وما سيترتب عليه من تداعيات وكارثة إنسانية على المستوى الوطني بشكل عام.
تحالف العدوان يدركون جيداً أن الأطراف الوطنية في صنعاء لم ولن تقبل بأي إملاءات وشروط مسبقة يضعها النظام السعودي وحلفاؤه ويحدد وفقها مسار المفاوضات، وأرادوا بهذه الدعوة -التي وجهها ولد الشيخ نيابةً عنهم- أن يحملوا الأطراف الوطنية المسئولية الكاملة عن الهجوم على الحديدة.. ويكشفوا للمجتمع الدولي من يرفض المفاوضات ومن لا يريد الوقف الحقيقي للأعمال القتالية وتحقيق السلام في اليمن.
ولد الشيخ قال في سياق دعوته التي تناقلتها وسائل الإعلام المختلفة الأربعاء قبل الماضي: «نعتقد أن أي عملية عسكرية في الحديدة ستترتب عليها عواقب انسانية كبيرة، ويمكن أن تؤدي الى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين».
وأضاف: «إنني متفائل -قليلاً- لأننا اذا كنا قادرين على وقف العملية العسكرية في الحديدة اعتقد أننا نمهد الطريق لإجراء محادثات جديدة».
أعيدوا قراءة ما قاله مبعوث «الرباعية» اسماعيل ولد الشيخ أكثر من مرة لتتبين أمامكم حقيقة الدعوة التي وجهها للعودة الى المفاوضات والمغزى الحقيقي من ورائها.
ولد الشيخ بدعوته المفضوحة يوجه خطابه للأطراف الوطنية في صنعاء.. وعلى هذه الأطراف أن تحدد وجهتها وتختار أي الطريقين ستسلك!
وهنا ينبغي على الأطراف الوطنية أن تحدد مساراتها جيداً وتختار طريقها الذي ينتصر لإرادة اليمنيين ولدماء الشهداء والجرحى الذين سقطوا بصواريخ العدوان أكانوا عسكريين أو مدنيين.
وبعبارة أوضح على هذه الأطراف أن تختار الطريق الذي ينتصر لسيادة الوطن وكرامة أبناء الشعب..
إما سلام مشرف أو القتال حتى النصر.. ولا طريق آخر بعيداً عن هذا المسار المعلن ولا يمكن التراجع عنه أو القبول بغيره مساراً آخر.
وعلى ولد الشيخ المتفائل «قليلاً» -كما قال- أن يدرك جيداً أن اليمنيين الذين قدموا التضحيات وصمدوا طيلة العامين الماضيين في مواجهة هذا العدوان الاجرامي والإرهابي الذي يقوده النظام السعودي ومايزال، لم ولن يقبلوا بأية املاءات أو بحلول مجزّأة يفرضها النظام السعودي وشركاه أو أي قوة في العالم.
وهذه هي الحقيقة التي ينبغي على ولد الشيخ وغيره إدراكها جيداً.. سلام مشرف أو قتال حتى النصر.. ولا نامت أعين الجبناء..

يعزفون على وتر السلام وعدوانهم في استمرار

العدوان ومرتزقته.. والرقص على أوجاع اليمنيين!!

لعبة قذرة يقوم بها ولد الشيخ والمرتزق المخلافي بتوجيهات سعودية!!

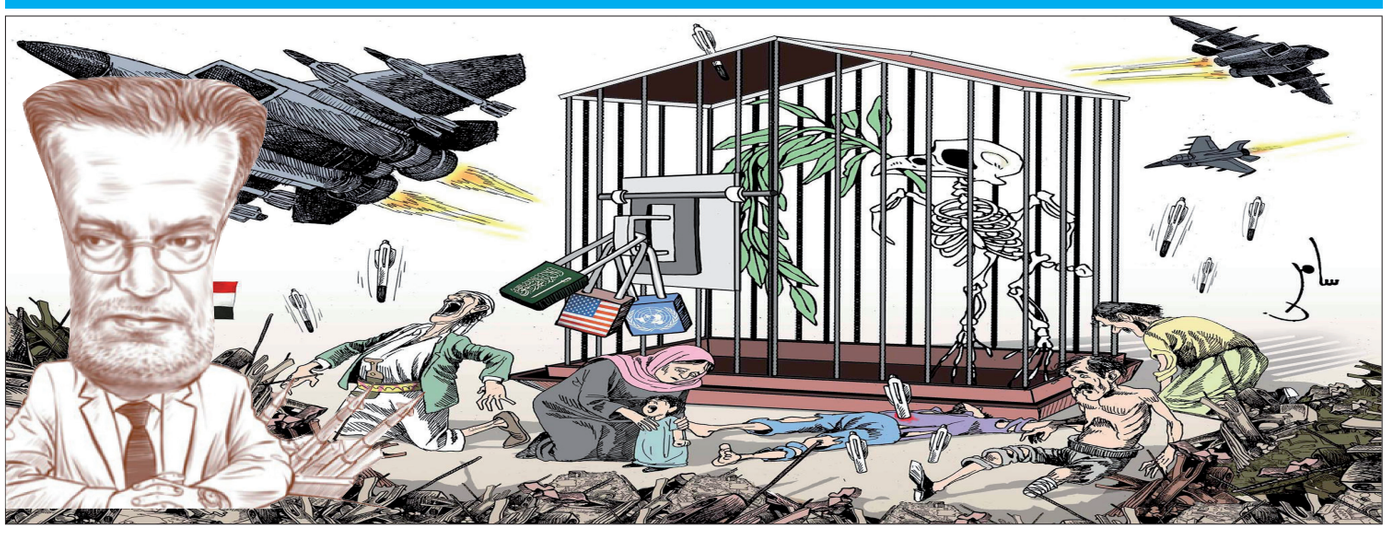

لا يريدون سلاماً، ولا أي مفاوضات تقود الى وقف العدوان والأعمال العسكرية في مختلف الجبهات وتحقيق السلام.. وكعادتهم يعزفون على وتر السلام في أوقات تتصاعد فيها أعمالهم العسكرية وتنفذ طائراتهم وبوارجهم وآلتهم العسكرية المزيد من الجرائم بحق اليمنيين.. فأي سلام هذا الذي يتحدثون عنه؟!
دائماً وعند ظهور مبعوثهم ولد الشيخ للحديث عن المفاوضات وبدء الترتيب لجولة جديدة من المشاورات يسارعون للعزف على وتر السلام واتهام من يسمونهم «الانقلابيين» برفض كل الدعوات التي تدعو الى استئناف المفاوضات وتقود الى تحقيق السلام، كما صرح الجمعة الماضية وزير خارجية الفار المرتزق عبدالملك المخلافي!!
السلام في قاموس العدوان السعودي والاماراتي ومرتزقتهم ليس أكثر من مناورة سياسية يستخدمونها للرقص على أوجاع اليمنيين، والتغطية على أفعالهم الإرهابية والإجرامية، والاستمرار في توجهاتهم المدمرة بحق اليمن واليمنيين.
يوجهون مبعوث الرباعية ولد الشيخ للخروج من مخبئه والدعوة للمفاوضات، وفقاً للشروط السعودية التي تقود الى «استسلام الانقلابيين» وليس الى تحقيق السلام.
أليس من الضرورة ولإثبات حسن نيتهم من العودة للمفاوضات أن يتم فتح مطار صنعاء الدولي أمام الملاحة الجوية، وضمان سلامة ودخول كافة السفن التجارية والإنسانية الى ميناء الحديدة!!
ألا ينبغي اتخاذ هذه الخطوة لإثبات توجههم الفعلي والحقيقي صوب إجراء مفاوضات سلام يمنية - سعودية بالتوازي مع مفاوضات يمنية-يمنية؟!
إن أي حديث عن السلام لابد وأن يسبقه إجراءات فعلية تؤكد سلامة الدعوات والتوجهات التي يطلقها مبعوثهم اسماعيل ولد الشيخ، وما دون ذلك تتكشف حقيقة تلك الدعوات التحذيرية والأهداف المختبئة خلفها!!
عملياتهم العسكرية الكبيرة والمتكررة في ميدي ومناطق الساحل الغربي «المخا، ذوباب، العمري، موزع» تعري دعوات ولد الشيخ للمفاوضات وتفضح حقيقة السلام الذي يأتي المرتزق عبدالملك المخلافي للحديث عنه بين الفينة والأخرى. فكيف ستكون طبيعة هذه المفاوضات في ظل هذا التصعيد الهيستيري للعمليات العسكرية العدوانية، وفي ظل تشديد الحصار وفرض المزيد من القيود أمام دخول المساعدات الإغاثية والإنسانية ومختلف السفن التجارية الى ميناء الحديدة.. والإعداد المستمر لشن عملية عسكرية واسعة على ميناء ومدينة الحديدة؟!
إن مثل هذه الدعوات التي يتم اطلاقها في ظل استمرار الصمت الدولي على جرائم ومجازر العدوان هدفها الرئيسي إطالة أمد العدوان والبحث عن بدائل جديدة تعزز من توجهاتهم وأعمالهم العسكرية سواءً في مناطق الساحل الغربي أو غيرها من جبهات القتال.
عقب دعوة ولد الشيخ الى مفاوضات والإعداد لاستئنافها، يظهر في اليوم الثاني المرتزق عبدالملك المخلافي وزير خارجية الفار يتهم التحالف الوطني برفض المفاوضات وتحقيق السلام.
لعبة قذرة وقبيحة وبتوجيهات واحدة من قبل قادة العدوان السعودي والاماراتي وحلفائهم الكبار، تكشف وتعري حقيقة سلامهم المزعوم.. وأهدافهم المنحطة والقذرة المختبئة خلفه.
وهنا نقولها وبوضوح وبدلاً من قيامهم بهذه اللعبة: إن أي مفاوضات قادمة لم ولن يتم القبول بها في ظل استمرار اغلاق مطار صنعاء الدولي وعرقلة وفرض المزيد من القيود على دخول المساعدات الغذائية والسفن التجارية الى ميناء الحديدة، أو الحديث عن توجهات نحو مهاجمة ميناء ومدينة الحديدة والتصعيد العسكري في الساحل الغربي.
على المخلافي الذي يسارع نحو اتهام التحالف الوطني برفض المفاوضات وتحقيق السلام، أن يأخذ هذه الحقيقة في اعتباره.. لا مفاوضات ولا سلام دون أن تكون هناك اجراءات جادة ومسئولة من قبل العدوان وحلفائه ومرتزقته تؤكد سعيهم للجنوح للسلم.
كما ينبغي على ولد الشيخ أن يعود لمخبئه أفضل له من أن يبدو كإمَّعة وأراجوز بيد العدوان.!!